

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

امتحان السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

المادة ندوة في اقتصاديات النقود والبنوك

مدة الامتحان : ساعة ونصف

اجب عن جميع الاسئلة التالية :

السؤال الاول : ماهي انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على المالية الدولية ؟

السؤال الثاني : اشرح انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

السؤال الثالث : ما مصير العولمة المالية في حالة حسم الصراع لصالح الروس ؟

مع تمنياتي للجميع بالتوفيق

استاذ المادة د. علي قابوسة

الحل النموذج لمادة الندوة في اقتصاديات النقود والبنوك ماستر السنة ثانية تقدي بتكي

السؤال الاول : ماهي انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على المالية الدولية ؟

ارتفعت أسعار النفط والغاز بشكل حاد وبلغت مستويات لم تعهدها منذ أعوام، نظرا لدور روسيا الوازن في مجال الطاقة، اذ تعد من أكبر المنتجين والمصدّرين للوقود الأحفوري عالميا.

خلال شهر/فبراير، كان سعر نفط برنت بحر الشمال المرجعي يراوح عند مستوى 90 دولارا. في السابع من آذار/مارس، ارتفع الى 139,13 دولارا، واقترب من أعلى مستوى له في 14 عاما.

وفي حين تبقى أسعار النفط غير مستقرة، انعكس ارتفاعها بشكل مباشر على المستهلكين، ما دفع الحكومات الى اتخاذ إجراءات للحد من هذا التأثير، مثل خفض نسبة الضريبة على القيمة المضافة في السويد، تحديد سقف أسعار الوقود في المجر، و فرنسا.

كما سجلت أسعار الكهرباء والغاز زيادات مطردة خصوصا في أوروبا، حيث بلغ سعر "تي تي أف" الهولندي مستوى قياسيا في السابع من آذار/مارس هو 345 يورو لكل كيلواط/ساعة.

وعلى عكس الولايات المتحدة، لم يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على قطاع الطاقة في موسكو، في ظل اعتماد القارة بشكل أساسي على واردات الغاز الروسي، خصوصا دول مثل ألمانيا.

كما ارتفعت أسعار مواد أولية أخرى بشكل حاد، مثل النيكل والألومنيوم. وتواجه سلاسل الامداد لقطاع صناعة السيارات احتمال حصول اضطرابات في الواردات، نظرا لأن العديد من القطع الأساسية مصدرها أوكرانيا.

الأمن الغذائي

حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الإثنين من تداعيات للغزو حدود أوكرانيا، داعيا إلى بذل جهود "لتجنب إعصار الجوع وانهيار نظام الغذاء العالمي".

ومثله دق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر، مشددا على أنّ النزاع في أوكرانيا سيعني "مجاعة في إفريقيا".

يأتي ذلك نظرا لأن روسيا وأوكرانيا توفران نحو 30 بالمئة من صادرات القمح عالميا. وبعد الغزو، ارتفعت أسعار الحبوب وزيت الطهي.

وحذرت منظمة الأغذية والزراعة ("فاو") التابعة للأمم المتحدة، من أن عدد الذين يعانون من نقص التغذية قد يرتفع بما بين ثمانية ملايين و13 مليونا خلال العامين الحالي والمقبل في حال استمرت الحرب في أوكرانيا.

وفي الوقت الراهن، لا يمكن للسفن التحرك من الموانئ الأوكرانية، وما يثير القلق هو موسم نثر البذور المقبل في الربيع، حيث تشير التقديرات الى انخفاض بما بين 25 و40 بالمئة من المستويات المعتادة.

وفي حين يمكن للولايات المتحدة والهند وأوروبا تعويض صادرات القمح جزئيا، يبقى الوضع أكثر تعقيدا بالنسبة الى زيت دوار الشمس والذرة، حيث تعد أوكرانيا الأولى والرابعة عالميا على التوالي في صادراتها.

اضطرابات الأسواق

بدأت أسواق الأسهم عام 2022 بشكل إيجابي مع تعافي الاقتصادات العالمية من تبعات جائحة كوفيد-19، ونشر العديد من الشركات نتائج مالية جيدة.

إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا تسبب بأوضاع غير مستقرة في البورصات، ومنها سوق الأسهم في موسكو التي أغلقت أبوابها لثلاثة أسابيع، وبدأت مطلع الأسبوع الحالي استئناف العمل جزئياً.

وأدت العقوبات الاقتصادية الصارمة التي فرضتها دول غربية، إلى شلّ جزء من النظام المصرفي الروسي، وتسببت بانخفاض حاد في قيمة الروبل إزاء العملات الأجنبية. وانخفضت قيمة العملة المحلية إلى 177 روبل للدولار الواحد في السابع من آذار/مارس (مقابل 75 للدولار في مطلع شباط/فبراير). وتشير التقديرات إلى تجميد ما يصل إلى 300 مليار دولار من الاحتياطيات الروسية بالعملات الصعبة في الخارج.

إلا أن الاقتصاد الروسي الذي تعزز أداؤه خلال العقد المنصرم، يبقى صامداً على رغم مخاوف من تخلف موسكو عن سداد ديونها للمرة الأولى منذ 1998.

وتراجعت هذه المخاوف مؤقتاً بعدما دفعت روسيا فوائد مستحقة بقيمة 117 مليون دولار في المهلة المحددة.

شركات في عين العاصفة

بعد بدء الغزو، علّقت مئات الشركات العالمية نشاطها في روسيا وأقفلت متاجرها بشكل مؤقت على الأقل، وذلك لأسباب شتى تراوح بين العقوبات وضغط السياسة والرأي العام الغربي.

وضمنت اللائحة شركات عملاقة مثل "كوكاكولا" و"ماكدونالدز" و"إيكيا".

رداً على ذلك، لّوح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتأميم الشركات ذات رأس المال الأجنبي.

في المقابل، اختارت شركات عدة مواصلة أعمالها في روسيا، معللة ذلك بضرورة عدم التخلي عن الموظفين المحليين أو حرمان السكان من مواد أساسية توفرها.

انعكاس على النمو

يهدد الغزو بتأخير التعافي الاقتصادي العالمي من تبعات جائحة كوفيد-19.

وحذرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من إن النمو العالمي قد يتقلص "بأكثر من نقطة مئوية" في العام الأول بعد الغزو.

إلى ذلك، يتوقع أن يخفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في 2022، والمقدّر حالياً بـ4,4 بالمئة.

وحذرت منظمات اقتصادية كبرى، منها صندوق النقد والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، من أن "الاقتصاد العالمي برمته سيشعر بالتبعات من خلال نمو أبطأ وبلبلية في المبادلات التجارية، وسيكون الأكثر فقراً وهشاشة هم الأكثر تضرراً".

ومع الارتفاع الحاد في الأسعار عالمياً، يبيد محللون خشيته من دخول الدورة الاقتصادية في حقبة "ركود تضخمي".

وقالت بيتا يافوريك، كبيرة الاقتصاديين في البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، لوكالة فرانس برس "حتى وإن توقفت الحرب اليوم، تبعات هذا النزاع ستكون ملموسة لأشهر مقبلة، وهذا ما سينعكس على أسعار المواد الأساسية".

السؤال الثاني : اشرح انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي الجزائري؟

أثر العولمة المالية على الجهاز المصرفي
إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة، فإذا كانت العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ظاهرة قديمة ، فإن العولمة المالية حديثة النشأة، وتتمثل في تدويل مصادر التمويل والسيطرة على الادخار العالمي.

لقد كان لانتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث أدت لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية ، والتي تمثلت أهم ملامحها فيما يلي:

1- تغير هيكل الخدمات المصرفية.

شهدت الأسواق النقدية والمالية العالمية منذ منتصف عقد الثمانينيات اتجاها متزايدا نحو التحرر من القيود والمعوقات التي تحد من التوسع في عمليات البنوك، حيث تم فتح مجالات الأنشطة التي لم يكن مسموحاً بها أمام البنوك والمؤسسات المختلفة ، وكذلك رفع القيود أمام فتح الفروع والمكاتب بالإضافة إلى إلغاء القيود على الأسعار التي تتقاضاها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى سواء أسعار الفائدة أو رسوم الخدمات.

وقد انعكس هذا المناخ بشكل كبير على أعمال البنوك وهيكل الخدمات التي تقدمها وذلك على النحو التالي:

- حدثت تغيرات هامة في هيكل ميزانيات البنوك حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي؛

- أدى دخول البنوك التجارية في عمليات بنوك الاستثمار إلى توسيع دائرة المخاطر التي تواجه أعمالها لتشمل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية ؛

- شهدت البنوك في مكونات الودائع تمثلت في اتجاه نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير وشهادات الإيداع إلى إجمالي الودائع للتزايد بشكل واضح مقابل انخفاض حجم الودائع الجارية.

وكنتيجة طبيعية لإعادة هيكلة الخدمات المصرفية توجهت البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة.

2- التحول إلى البنوك الشاملة.

إن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى البنوك الشاملة، التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات؛ أي أن هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك. وتهدف البنوك الشاملة من خلال تبني سياسة التنوع إلى استقرار حركة الودائع والموازنة بين السيولة والربحية وتقليل درجة المخاطر المصرفية التي تعتبر أحد أهم مزايا المشتقات المالية.

3- تنوع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.

يشمل تنوع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات تم تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وغيرها. ومن ناحية أخرى وصل تنوع النشاط المصرفي إلى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود الآجلة وحقوق الشراء الاختيارية، إلى جانب عقود المبادلة SWAP.

لقد سمحت العولمة المالية بفتح مجالات واسعة للأنشطة المصرفية إلا أن ذلك صاحبه إعادة النظر في النظم الإشرافية، أين ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي.

- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال لقياس مخاطر السوق وفقاً لمقررات لجنة بازل.

في ظل تصاعد المخاطر المصرفية وتزايد المنافسة المحلية والعالمية في إطار العولمة المالية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للتعرض للعديد من المخاطر، وهنا بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، وفي هذه الظروف تأسست لجنة بازل للإشراف المصرفي التي أقرت عام 1988 معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي معياراً دولياً أو عالمياً للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك وتقوية ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك.

واستكمالاً لما بدأت به لجنة بازل منذ عام 1988 لتدعيم الملاءة المالية للبنوك بوضع حد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يبلغ 8% شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة جهوداً دعوية من قبل اللجنة لوضع صيغة جديدة لمقررات كفاية رأس المال المعروفة. الأمر الذي يشكل تحدياً هاماً أمام الصناعة المصرفية حيث يتسم الاتفاق الجديد بالشمولية واستخدامه لأساليب قياس بالغة التعقيد تتطلب قدرات من التطور لم يبلغه العديد من البنوك على مستوى العالم.

ففي حين التزمت نحو 100 دولة بمعدل كفاية رأس المال الذي نص عليه اتفاق بازل عام 1988 إلا أن التطورات الحادة التي شهدتها الساحة المالية خلال عقد التسعينيات قد قلصت من فاعليته كوسيلة للتأكد من أن متطلبات رأس المال تتناسب مع المخاطر الحقيقية التي تواجهها البنوك.

وهكذا فإن الاتفاق الجديد يفرض قواعد مشددة على البنوك من أجل التوصل إلى رقابة داخلية واعية وعالية الكفاءة يدعمها وجود رقابة واسعة النطاق من قبل السلطات الرسمية وسط مناخ يتسم بالشفافية الكاملة وباحتدام المنافسة بين البنوك خاصة مع تحرير تجارة الخدمات المالية التي نصت عليها اتفاقية "الجات".

5- تحرير التجارة في الخدمات المالية وتزايد المنافسة في السوق المصرفية.

شهد قطاع الخدمات المالية أهمية متزايدة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما حققت التجارة الدولية في الخدمات المالية زيادة مطردة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، لذلك فقد أضحى التعاون في الخدمات المالية ضرورة ملحة فرضتها الظروف والمصالح الدولية المشتركة، ومن ثم فقد اتخذ التحرير المالي والمصرفي شكلاً رسمياً وتنظيماً في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث تعد «GATS» أول جهد متعدد الأطراف يستهدف وضع القواعد المنظمة التي تحكم التجارة في الخدمات المالية، وهو ما يعني تعميق الاتجاه نحو عولمة الخدمات المالية بما تحمله من مفهوم إزالة التمييز في المعاملة بين الموردين للخدمات من الأجانب والمحليين.

لاشك أن تحرير تجارة الخدمات المالية على مستوى العالم هو أمر من شأنه تحقيق مكاسب كبيرة للعديد من دول العالم، بيد أن توزيع تلك المنافع لن يكون بالتساوي بالنسبة لكافة الدول، بل إنه يرتبط بحجم قطاع الخدمات المالية في كل منها ودرجة مرونته والمزايا النسبية التي يتمتع بها، وكذلك مدى قدرته على المنافسة مع القطاعات الخارجية الماثلة، وهو ما يعني أن القطاع المصرفي في الدول النامية سيواجه العديد من التحديات والصعوبات من جراء تحرير التجارة في الخدمات المالية بسبب تواضع إمكانياتها في مجال الخدمات بصفة عامة وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، ولعل من أبرز التحديات التي تواجه البلدان النامية ما يلي:

- أن تحرير تجارة الخدمات المالية يحد من قدرة المؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف بسبب تأثير عوامل المنافسة على انخفاض ربحيتها؛

- تعرض البنوك المحلية لمخاطر المنافسة غير المتكافئة من قبل المؤسسات المصرفية الأجنبية، نظراً لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة وخبرات تكنولوجية بالغة التقدم؛

- التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية بخدمة القطاعات المربحة في السوق فقط بما يحمله ذلك من مخاطر عدم وصول

الخدمة المصرفية إلى قطاعات وأقاليم معينة؛

- أن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية قد يؤدي لحدوث أزمات مصرفية ومالية مع احتمال انتقال تأثيرها السلبي إلى الجهاز المصرفي في بلاد أخرى، مما يطرح بقوة فكرة وضع أنظمة متطورة للإنذار المبكر للأزمات؛
- قد يؤثر تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية بصورة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدولة وذلك من خلال زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب، ففي حالة فقدان الثقة أو في حالة الأزمات المالية (كما حدث إبان الأزمة الآسيوية عام 1997) يكون هناك اتجاه عام من قبل رؤوس الأموال للتزوح إلى الخارج وبالتالي تقويض الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنظام المالي؛
- نظرا لأن الدول النامية لا تتمتع بمزايا نسبية في تقديم تلك الخدمات، فإن فتح أسواق الخدمات المالية المحلية للاستيراد من شأنه زيادة العبء على ميزان مدفوعاتها.

ولاشك أن هذه التحديات يمكن أن تكون بمثابة قوة دفع رئيسية لاتخاذ السبل المناسبة للتغلب عليها والتكيف معها بفاعلية لتعظيم الاستفادة من تحرير الأسواق المالية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتعزيز المقومات التنافسية للبنوك من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تعتبر الخصخصة أحد أهم ركائزه.

6- خصخصة البنوك.

لعل من أهم آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية خاصة في بلدان النامية هو خصخصة البنوك التي تعتبر عنصرا حاسما في إصلاح القطاع المصرفي، وتحرير ظروف الدخول في مجال الصناعة المصرفية لجعلها موضع منافسة. وتتمثل أهم دوافع الاتجاه نحو خصخصة القطاع البنكي في مواجهة المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع مجاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب تدعيم مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة في السوق المصرفية وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وتقليل معدلات المخاطرة. وخاصة مع بروز فكرة الاندماج المصرفي وقيام كيانات مصرفية عملاقة من شأنها التأثير سلبا على البنوك الصغيرة.

7- الاندماجات المصرفية.

يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا.

لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفي على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية في نطاق الدولة الواحدة فقط، بل امتدت لتسجل أيضا حالات اندماج مصرفي بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة. ويعد الاندماج المصرفي أحد أنجع السبل لمواجهة المنافسة الشديدة في الساحة المصرفية العالمية. كما كان لمتطلبات لجنة بازل لمعدل كفاية رأس المال أثره الواضح في اتجاه البنوك نحو الاندماج لتدعيم قواعدها الرأسمالية. وقد أدت موجة الاندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم وقادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة الإدارة التي تركز على تقييم الأداء مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية وإرضاء العملاء، لذا يعد تكوين الكيانات المصرفية العملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة الاقتصادية. إلا أنه وفي الجانب السلبي فإن المغالاة في الاندماجات قد يؤدي إلى إساءة استعمال طرق السيطرة على السوق وإلى مساءل المخاطر المعنوية، كالتي تحدث عندما تعتبر المؤسسات أكبر من أن تفشل.

8- ظهور البنوك الإلكترونية.

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحاسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه

المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية" والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهي ما تسمى "Internet Banks" لتضيف أبعاداً غير مسبقة للعمل المصرفي.

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية – (Self Service Banking)، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان). مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك.

لذا فقد بات لازماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة. إن العولمة المالية إلى جانب ما يمكن أن يترتب عنها من آثار إيجابية على الجهاز المصرفي، يمكن أن تنعكس سلباً على هذا الأخير حيث يمكن أن تسبب فيما يلي:

9- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.

في إطار العولمة المالية تزايدت المنافسة بين البنوك وخاصة بعد تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، إلى جانب ظهور البنوك متعددة الجنسيات. لكن ورغم تطور هيكل وأداء البنوك، يبقى دائماً الجهاز المصرفي معرضاً للصدمات، إذ يمكن القول أن من بين الآثار السلبية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في العديد من دول العالم بما لها من آثار سلبية على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدث فيها، بل وامتد عدواها إلى الجهاز المصرفي في بلدان أخرى الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع نظم للإنذار المبكر يعتمد على مجموعة من المؤشرات للتنبؤ بالأزمات قبل وقوعها. وتعتبر التدفقات البولية لرأس المال أحد أهم العوامل المهددة لاستقرار البنوك، والواقع أن أغلب الأزمات المصرفية كانت كلها تقريباً مرتبطة بتراجع سلمي في تدفقات رؤوس الأموال بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي ككل.

10- إضعاف قدرات البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.

إن النظرية الاقتصادية تظهر أن هدف التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال لا يمكن أن يتحقق في نفس الوقت مع ثبات سعر الصرف واستقلالية السياسة النقدية. فالانفتاح على أسواق رأس المال العالمية يؤدي إلى تقليل مجالات العمل الممكنة أمام السياسة النقدية، أين يصبح من الصعب على البنوك المركزية التحكم في السياسة النقدية، فمثلاً الضغوط التضخمية الناتجة عن التدفقات الكبيرة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي، تجعل من الصعب اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم وتوقيت السياسات الاقتصادية اللازمة، كما تبين أيضاً أن التغير المفاجئ في اتجاه تدفق رأس المال، قد يجعل السلطات المالية والنقدية عاجزة عن كبح سرعة هذه التدفقات عندما يشعر أصحاب رؤوس الأموال بعدم توفر المردودية اللازمة لاستثماراتهم المالية أو بمخاطر قد تنجم عن ضعف أداء النظام المصرفي. وبما يدل على ذلك بوضوح ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دو جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي.

11- انتشار عمليات غسيل الأموال Money Laundering .

تعد عمليات غسيل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية التي يشهدها عصرنا الحديث، حيث فرضت هذه الظاهرة نفسها في مختلف دول العالم، المتقدم منها والتأخر على حد سواء في ظل التحرر المالي الذي تشهده أسواق المال العالمية.

ففي ظل العولمة والتجارة والصيرفة الالكترونية ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا في طياته تنامي حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلي والدولي بهدف تغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتجارة الرقيق وأعمال الفساد الإداري والرشوة؛ لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات "غسيل الأموال".

وتواصل ظاهرة غسيل الأموال نموها بشكل متزايد في ظل العولمة المالية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي. ويمكن حجم المشكلة في ضخامة الأموال التي يتم غسلها كل عام والتي تتدفق عبر النظام المالي العالمي، ويعتبر البنك طرفاً أصلياً مشاركاً في عمليات غسيل الأموال وتقديم التسهيلات اللازمة لضخ الأموال المشبوهة في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن المنافسة العالمية قد ساهمت في تسهيل نقل هذه الأموال من دولة إلى أخرى، حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة إليها رغبة في جذب الودائع بصرف النظر عن مصدرها مادامت الأرباح التي ستتحقق طائلة.

يظهر أن للعولمة المالية العديد من الآثار على الجهاز المصرفي، منها ما هو إيجابي ومنه ما هو سلبي، الشيء الذي يجعل من الضروري على الجهاز المصرفي مواجهة هذه التغيرات من خلال إصلاح هيكله وتطوير أدائه بما يتوافق ومتطلبات العولمة المالية ووضع السياسات اللازمة من أجل تعظيم الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

السؤال الثالث : ما مصير العولمة المالية في حالة حسم الصراع لصالح الروس ؟

الحديث عن انتهاء العولمة يبدو فيه كثير من المبالغة، وربما الترف الفكري المفرط كما حدث من قبل مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية بنهاية الحرب الباردة حين تحدث البعض استسهالاً عن "نهاية التاريخ".

فالحكمة التقليدية تقول إنه في مسار حياة البشر على كوكب الأرض لا توجد نهايات حادة بهذا الشكل، ولا بدايات من الصفر بالطبع.

فلا التاريخ انتهى، بمعنى سيطرة كاملة للرأسمالية والقطب الأمريكي الواحد على العالم، ولا تطور "نظام عالمي جديد" كما كان كثيرون يبشرون قبل نهاية القرن الماضي، ليس فقط من بين المفكرين بل ومن السياسيين أيضاً.

والأرجح أن العالم ما زال في حالة سيولة، سياسياً واقتصادياً، بما يجعل كل الاحتمالات مفتوحة ويوفر فرصاً لقوى صاعدة ربما حتى بعيداً عن المركز كي تفرض نفسها على الساحات الإقليمية والساحة العالمية.

صحيح أن التجارة العالمية تأثرت بأزمة كورونا وحرب أوكرانيا، وأكثر بالعقوبات على روسيا، وستتضرر أكثر بفرض عقوبات على الصين.

وربما أيضاً تراجعت قوة الدفع للعولمة الاقتصادية حول العالم وأثرت سلباً على الدول الصاعدة والنامية، لكن ذلك لا يعني أن العولمة انتهت أو في طريقها للانتهاء.

ربما من المهم الإشارة إلى بعض الأصوات الأوروبية التي خرجت في الآونة الأخيرة تتحدث بصراحة عن أن الغرب ليس كله متفقاً تجاه معاداة الصين، وأن الأوروبيين يرون في الأزمة الأخيرة بسبب تايوان "مشكلة أميركية".

والحقيقة أن ذلك يعكس خلافاً تحت السطح بين أعضاء النادي الغربي بشأن الموقف من حرب أوكرانيا، فليس الكل "على قلب رجل واحد" في الموقف من روسيا وتحديداً فيما يخص العقوبات الاقتصادية التي تضر بالدول الغربية وأكثر في أوروبا ربما أكثر مما تضر بروسيا.

ولنتذكر أن أهم ملامح العولمة الاقتصادية كان نقل كثير من الشركات الكبرى، الأوروبية والأميركية منها بخاصة إضافة إلى اليابانية وغيرها، مصانعها ومواقع إنتاجها إلى الصين للاستفادة من قلة الكلفة نتيجة المعاملة الرخيصة وتوفر مدخلات الإنتاج. وما نشط التجارة المتعولمة أن تلك الشركات تنقل إنتاجها من الصين إلى مواطنها الأصلية وبقية الأسواق العالمية التي تبيع فيها بضائعها.

نعم، يمكن أن يكون هناك الآن وتحديدًا منذ بدأت أزمة وباء كورونا قبل أكثر من عامين تباطؤ في نمو العولمة. بل ربما يهبط منحى الاعتماد المتبادل بين دول العالم ومناطقه الاقتصادية لفترة، لكن هذا لا يعني أن المؤشر باتجاه قاع الرسم البياني.

ويمكن للمنحنى أن يعاود الصعود أو يظل يسير مستقيمًا لفترة. ولا شك أن موجة الركود الاقتصادي المحتملة في العالم وارتفاع معدلات التضخم بشكل غير مسبوق تسهم في زيادة الضغط على منحى تطور العولمة بشكل عام.

إلا أن كل ذلك لا يعني أن العولمة انتهت، أو بدأت مسار الانهيار كما يتصور البعض. فهناك الكثير من التكرارات التي صاحبت العولمة تجذرت في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي بشكل أصبح "خلعها" منه أمرًا في غاية الصعوبة.

ويمكن ببساطة وصف الفترة الحالية بأنها "شدة حالة السيولة في العالم" التي نعيشها منذ ثمانينيات القرن الماضي، وربما كانت بداية تشكل طويل الأمد لعالم جديد، به من كل ما سبق وفي مقدمة ما به: العولمة.